تاريخ الاستلام:2021/04/28 تاريخ القبول: 2021/06/12

إشكالية تحقيق الأمن الإنساني في منطقة السهل الإفريقي

The problem of achieving human security in the African Sahel region

عائشة بن عاشور* أ.د محمد بن بوزيان

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان- جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-

aicha.benachour@univ- tlemcen.dz mohamed.benbouziane@univ-tlemcen.dz

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية

ملخص:

تعتبر منطقة السهل الإفريقي من المناطق الجيواستراتيجية في العالم لاحتوائها على موارد طبيعية وطاقوية هامة، جعلتها محل صراع بين القوى الخارجية المتنافسة على امتلاك مقدرات المنطقة من جهة، وبين انتشار التنظيمات الإرهابية المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة وهشاشة الأنظمة السياسية لدولها من جهة أخرى . فالمنطقة تفتقر لمقومات الأمن والإستقرار، مما جعلها عرضة للتدخلات العسكرية المتكررة، وبالتالي تزايد وتيرة الأزمات في المنطقة خاصة الإنسانية منها. أمام هذا الوضع المتأزم في السهل الإفريقي سعت الورقة البحثية إلى الوقوف على واقع الأوضاع الإنسانية الكارثية التي تعزى في الغالب إلى التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة وإلى تأخر عجلة التنمية بها، من خلال التفصيل في الأزمات الإنسانية كأزمة الغذاء، والتعليم، والصحة، وأوضاع اللاجئين، وانتشار الأوبئة الفتاكة. إضافة إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء إشكالية تحقيق الأمن الإنساني في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: منطقة السهل الإفريقي الأوضاع الإنسانية، التهديدات الأمنية، التنمية، الأزمات الإنسانية.

Abstract:

The African Plain region is considered one of the geostrategic areas in the world because it contains important natural and energy resources that have made it a subject of conflict between foreign powers competing for possession of the region's capabilities on the one hand, and between the proliferation of armed terrorist organizations, organized crime networks and the fragility of their countries' political systems on the other hand. The region lacks the elements of security and stability, which made it vulnerable to repeated military interventions, and thus the increasing frequency of crises in the region, especially the humanitarian ones. Faced with this critical situation in the African Plain, the research paper sought to identify the reality of the catastrophic humanitarian conditions that are often attributed to security threats in the region and to the delay in development, through detailing humanitarian crises such as the food crisis, education, health, refugee conditions, and the spread of Deadly epidemics. In addition to analyzing the reasons behind the problem of achieving human security in the region.

Key words: the Sahel region, the humanitarian situation, security threats, development, humanitarian crises.

*المؤلف المرسل..

1. مقدمة:

تشير الدراسات السياسية والإقتصادية إلى أن القارة الإفريقية قارة المتناقضات من حيث الأهمية الجيو إستراتيجية والجيو إقتصادية، ومن حيث التخلف السياسي والإقتصادي، وبيئة تكثر فيها الصراعات الداخلية والتدخلات العسكرية والأزمات الإنسانية التي تعيشها أغلب دول القارة. في هذا الخصوص تبرز.منطقة السهل الإفريقي كأكثر المناطق الإفريقية تأزما حتى باتت تعرف بقوس الأزمات.

تلك المنطقة التي لا تخلو من الصراعات والأطماع الخارجية. ناهيك عن تزايد وتيرة التهديدات الأمنية بكل أشكالها مما جعل ساكنيها يعيشون أوضاعا إنسانية أقل ما يقال عنها أنها كارثية ضاعفت مستوى احتياجاتهم للمساعدات الخارجية التي تعدها الأمم المتحدة غير كافية. في ظل ضعف وهشاشة الأنظمة السياسية. فانعدام الأمن والإستقرار في المنطقة أثر بشكل كبير على الدولة والفرد معا في السهل الإفريقي.

❖ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث كونها تندرج ضمن دراسة ظاهرة الأمن الإنساني التي تعد إحدى الدراسات الأمنية المستجدة في حقل العلوم السياسية في فترة ما بعد الحرب الباردة التي اهتمت بأمن الأفراد واستقرارهم. في هذا السياق تأتي منطقة السهل الإفريقي كميدان خصب لدراسة الأمن الإنساني وتبيان واقعه وإشكالاته بها.

❖ الهدف من البحث

يهدف البحث إلى دراسة التحديات السياسية والتهديدات اللاتماثلية الأمنية والبيئية والعوامل الخارجية التي واجهت منطقة السهل الإفريقي في تحقيق الأمن الإنساني.

❖ الإشكالية البحثية الرئيسية

في ظل التحديات الأمنية التي تعاني منها منطقة السهل الإفريقي، التي انعكست سلبا على حياة الأفراد واستقرارهم وأمنهم جاءت الإشكالية البحثية الرئيسية التالية : كيف أثرت التهديدات الأمنية على الأوضاع الإنسانية في منطقة السهل الإفريقي ؟

❖ الإشكاليات الفرعية

من منطلق الإشكالية الرئيسية تم طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

كيف يمكن اعتبار الوضع الإنساني في الساحل الإفريقي كارثي من منظور الأمن الإنساني؟

ما هي مظاهر تردي الأوضاع الإنسانية في السهل الإفريقي؟

ما هي معوقات تحقيقي الأمن الإنساني في منطقة السهل الإفريقي؟

❖ فرضية البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة فإن الدراسة تضع الفرضية التالية: ارتبطت إشكالية تحقيق الأمن الإنساني في السهل الإفريقي بتنوع التهديدات الأمنية وتزايد وتيرتها.

❖ منهجية البحث

ولتحليل الموضوع تم الاعتماد على **المنهج الوصفي** لتوصيف الظاهرة محل الدراسة كما اعتمدنا على **المنهج الإحصائي** الذي تطلبته الدراسة في رصد المعطيات الرقمية للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الساحل الإفريقي كما اعتمد البحث أيضا على منهج **دراسة الحالة** لتسليطه الضوء على منطقة السهل الإفريقي دون غيرها من مناطق العالم .إضافة إلى مقاربة **الأمن الإنساني** التي تصب في موضوع البحث.

❖ **تقسيم البحث**

تمت دراسة موضوع إشكالية الأمن الإنساني في منطقة السهل الإفريقي من خلال قسمين جاء القسم الأول بعنوان التعريف بمنطقة السهل الإفريقي وموقعها الجغرافي والتطرق إلى الأوضاع الإنسانية في السهل الإفريقي أما القسم الثاني فتناولنا فيه واقع الأمن الإنساني في السهل الإفريقي.

2. التعريف بمنطقة السهل الإفريقي وموقعها الجغرافي

من أجل تحديد الموقع الجغرافي لمنطقة السهل الإفريقي لابد من الأخذ بعين الاعتبار الامتداد والترابط الحضاري والثقافي لشعوبها ودولها، ومواردها الأولية الطبيعية[1]، وقبل ذلك لابد من التطرق لمصطلح السهل الإفريقي.

1.2 أصل كلمة السهل الإفريقي

كثيرا ما نسمع أو نقرأ في الأخبار [في وسائل الإعلام] تعبير دول الساحل والصحراء، والمراد بالتعبير: دول شمال إفريقيا الواقعة شمال الصحراء الكبرى ودول جنوب الصحراء التي تشكل حزام السافانا الممتد من إريتريا شرقا مرورا بالسودان وتشاد والنيجر ومالي وحتى السنغال غربا على ساحل المحيط الأطلسي.

في هذا الصدد يقول "عبد المنعم عجب ألفيا" في مقال نشر على موقع صحيفة "سودانايل" الالكترونية: "سألني الصديق الأستاذ "علاء الدين سيد" مدير مكتب الخرطوم لمنظمة مكافحة الجراد الصحراوي لدول شرق إفريقيا، عما إذا كنت أتفق معه حول التعبير الصحيح ل"دول السهل والصحراء" وليس الساحل والصحراء، وحجته في ذلك أن التعريف الجغرافي، والمناخي للمنطقة المعنية ينطبق على السهل وليس الساحل، وأن أكثر الدول التي يشملها الحزام الجغرافي المقصود مثل تشاد والنيجر ومالي وبوركينافاسو ليست على الساحل.[2]

و يستطرد قائلا : "بعد الإطلاع على المراجع الإنجليزية ذات الصلة وجدت أن كلمة "سهل" العربية دخلت الانجليزية مثلها مثل كلمة صحراء Sahara، وتكتب سهل في الانجليزية Sahel وتستعمل وصفا للحزام الإفريقي الممتد من إريتريا شرقا إلى السنغال غربا، وقد توصلت إلى أن المترجمين العرب أخطأوا في نطق كلمة Sahel إذ نطقوها خطأ ساحل فنقلوها إلى العربية ساحل مع أن التهجئة الصحيحة لكلمة ساحل العربية في الانجليزية Sahil وليس Sahel".

إذا أصل التعبير في الانجليزية "Sahara et Sahel " "والسهل الصحراء "، وليس "الساحل و الصحراء" والسهل هو حزام السافانا الممتد من السنغال غربا إلى إريتريا شرقا.[3]

ويضيف "عبد المنعم ألفيا" قائلا: "من المفارقات الطريفة أنني وجدت أيضا أن الخطأ الذي وقع فيه المترجمون العرب قاد المراجع الانجليزية إلى أن تقع هي الأخرى في خطأ آخر حين ذكرت أن الأصل الاشتقاقي لكلمة Sahel هو ساحل العربية، وهذا غير صحيح، والصحيح أن Sahel هي سهل بالعربية وليست ساحل.[4]

ففي الموسوعة البريطانية الانجليزية نجد أن:

Sahel, Arabic Sahil, Semiarid region of western and north central Africa, extending from Senegal eastward to Sudan.

بمعنى:سهل: في العربية ساحل، وهو الإقليم شبه الجاف، الواقع في الغرب والشمال الأوسط لإفريقيا والممتد من السنغال غربا إلى السودان شرقا.[5]وهنا يكمن الخطأ فسهل جمع سهول، بينما ساحل جمع سواحل. فالساحل: كلمة ذات أصول عربية تعني الشاطئ: أي اليابس المجاور للبحر أو النهر، فقد ورد استخدام مصطلح الساحل في الكتابات القديمة التاريخية المحلية مثل (تاريخ الفتاش وتاريخ السودان) وقصدوا بها المناطق المتاخمة لكل من (غاو، تمبكتو، جنى) لوقوعها على شاطئ نهر النيجر، كما أن الجغرافيين العرب أطلقوا مصطلح

"ساحل" على المناطق الكائنة في الحدود الجنوبية للصحراء الكبرى، التي تمتد من المحيط الأطلنطي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، فعدم وجود بحر أو نهر يفصل بين الضفتين الشمالية والجنوبية للصحراء يجعل إطلاق كلمة "الساحل" على المنطقة غير وجيه لغويا وجغرافيا.[6]
لذلك رأى بعض الباحثين إلى اعتبار أصل الاسم هو السهل وجمعه سهول، ويقولون أن: الأوربيين استخدموا مصطلح السهل الذي كان يطلقه المحليون والجغرافيون العرب في لغاتهم دون ترجمة فأصبح لديهم Sahel فظن بعضهم أن أصل اللفظ هو "الساحل" بوضع الحاء التي يقابلها الحرف "h" بعد نقله إلى الكتابات الأوربية.[7]
كما استخدم كل من الدكتور "عبد اللطيف مصطفى" والدكتور "عبد الرحمن سانية" مصطلح "السهل الإفريقي" في مؤلفهما "دراسات في التنمية الاقتصادية" من خلال دراستهما لتقرير منظمة التغذية والزراعة حول حالة موارد الأراضي والمياه في العالم لأغراض الغذاء والزراعة في الصفحة 173 وأشارا إلى المنطقة "بالسهل الإفريقي" ووضعا عبارة منطقة الساحل بعدها مباشرة بين قوسين.[8]
أيضا تم استخدام مصطلح السهل الإفريقي من طرف المؤلف "علي أ. المزروعي" في مؤلفه تاريخ إفريقيا العام في الصفحة 426 والتي وردت فيها الفقرة التالية : ..... وثمة مؤشر أكثر وضوحا على الدور الهام لأزمة الريف يكشف عن النمو الحضري في بلدان "السهل الإفريقي" حيث كان عدد سكان الحضر يتزايد بمعدلات تتراوح بين 3.5% و5% نتيجة للفائض في ميزان الهجرة بين المدن والريف....[9]

2.2 السهل الإفريقي جغرافيا

تتربع منطقة السهل الإفريقي على مساحة قدرها 3.053.200 كم^2 بنسبة 10% من مساحة القارة الإفريقية. وتشمل الجزر الأطلسية حتى الحدود الصحراوية التشادية، والسهل الإفريقي قطر صحراوي واسع يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا[10] بين خطي العرض 12° و22°. تتميز المنطقة بمناخ شبه جاف جنوبا وجاف شمالا ممطر موسميا.
وحسب دراسة قام بها "فيليب هينريغ" "Philip Hinrig" بعنوان: "التأثيرات الأمنية للتغير المناخي في السهل: آفاق سياسية" فإن منطقة السهل الإفريقي غالبا ما يشار إليها بالسهل الصحراوي الذي يضم مجموعة من الدول التالية:[11] الصومال، جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، السودان، تشاد، ليبيا، نيجيريا، النيجر، الجزائر، مالي، البنين، بوركينافاسو، السنغال وموريتاني.[12] وهو ذلك القطر الإفريقي شاسع الامتداد يفصله عن البحر الأبيض المتوسط الشريط السهلي المتوسطي الممتد من مصر إلى المغرب، تتخلله مجموعة من السلاسل الجبلية الحاجزة للمؤثرات الصحراوية (جبال الأطلس في المغرب، الأطلس الصحراوي في شمال غرب الجزائر، والأطلس التلي شمال شرق الجزائر وغرب تونس، وجبال نفوسة في ليبيا). ويتميز هذا الشريط السهلي المتوسطي بمناخ جاف وحار صيفا، ومعتدل إلى بارد شتاء.[13]فمناخ السهل الإفريقي حار في مجمله نتيجة للأراضي القاحلة التي يشغلها مع اختلافات موسمية في نسبة الأمطار المتساقطة هذه الأخيرة التي تسجل أعلى نسبة لها في جنوب السهل وتتميز من سنة إلى أخرى، إضافة إلى درجات الحرارة في المنطقة التي تتراوح بين 33° درجة كحد أدنى و36° كحد أقصى في فصل الصيف إلى 18° إلى 21° درجة خلال فصل الشتاء.
تجدر الإشارة إلى أن عامل المناخ ساهم كثيرا في رسم الخريطة الأمنية والإقتصادية في المنطقة التي أثرت على الحالة الإنسانية لشعوب السهل لاعتبار أنهم يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي.[14]
أما بالنظر إلى خارطة الأزمات الداخلية فمنطقة السهل الإفريقي تعرف بقوس الأزمات انطلاقا من الأزمات المتمثلة في الحروب الأهلية المستعصية والتي غذاها العامل الإثني والعرقي في جنوب السودان ودارفور، النزاعات في تشاد، إلى جانب التهديدات الأمنية التي تشهدها النيجر ومالي وموريتانيا وليبيا.[15]

الخريطة: تبين الموقع الجغرافي لمنطقة السهل الإفريقي

المصدر: حفيان عبد الوهاب، عوامل ومنطق الأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل، 2017، المركز الديمقراطي العربي ، متوفر على الرابط: https://democraticac.de/?p=46858، تاريخ الدخول: 2020/03/22، بتوقيت: 00:30.

3. واقع الأمن الإنساني في السهل الإفريقي

إن تردي الأوضاع الإنسانية في منطقة السهل الإفريقي سببه عدة أزمات جعلت أمن الإنسان الإفريقي مهددا بشكل مستمر. ولمعالجة الأمن الإنساني في المنطقة لابد من توضيح معنى الأمن الإنساني.

1.3 مفهوم الأمن الإنساني (أمن الفرد)

يشير "باري بوزان" "Barry Buzan" إلى مفهوم الأمن بأنه: "في حالة الأمن يتضمن النقاش الإحالة لموضوع التهديد، وفي سياق النظام الدولي يشير مفهوم الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على المحافظة على استقلالية هويتها وسلامتها الوظيفية."[16] ويقسم باري بوزان الأمن إلى خمسة أقسام: الأمن السياسي، الأمن العسكري، الأمن الإقتصادي، الأمن الإجتماعي، والأمن البيئي.[17]

كما بين"والتر ليبمان" "Walter Lippman" الأمن بقوله: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة – لو تعرضت للتحدي – على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه."[18]

من خلال تعريف "باري بوزان" و"والتر ليبمان" للأمن نستشف التركيز لكليهما على أمن الدولة كوحدة أساسية للتحليل دون ذكر أمن الأفراد الذين يعتبرون أحد الأركان المكونة للدول.

أما بخصوص الأمن الإنساني فإن البداية الفعلية لتصعيد النقاش حول الأمن الإنساني مع "محبوب الحق" وزير المالية الباكستاني السابق، والخبير الاقتصادي لدى برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب، والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتعمير والتنمية.[19]

ويقصد بأمن الفرد توفر الحاجات الأساسية اللازمة لقيام هذا الأخير بوظائفه الحيوية والاجتماعية كعضو في المجتمع، أما حاجاته الأساسية فمنها ما هو فيزيولوجي ومنها ما هو معنوي في المقابل يرتبط أمن الفرد بحمايته من أية أخطار تهدد حياته وممتلكاته وأسرته[20]

ضمن هذا السياق تشير المادة الثالثة (03) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية، وسلامة شخصه".[21] وكذا الحصول على الخدمات العامة في مقدمتها التعليم والصحة.[22]

ومع صدور تقرير التنمية البشرية في إطار برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لعام 1994 والذي تأكد فيه أن ثمة تهديدات جديدة يجب أخذها بالحسبان وإيجاد آليات مناسبة لها. فمفهوم الأمن يجب أن يتغير سواء من حيث مضمونه بالانتقال من الأمن الذي يركز على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يركز على أمن الأفراد.[23]

2.3 مضامين الأمن الإنساني حسب تقرير التنمية البشرية 1994

ركز التقرير الأممي الإنمائي لسنة 1994 على الفرد كوحدة أساسية للأمن.

أ- **الأمن السياسي:** يشير الأمن السياسي إلى عنصر هام في حياة الأفراد وذلك بأن يكونوا قادرين على العيش في مجتمع يحترم حقوقهم الإنسانية الأساسية، كاحترام الحريات والحقوق ويتطلب تحقيق الأمن السياسي تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

ب- **الأمن الاقتصادي:** يتطلب أن يكون للفرد دخلا أساسيا مضمونا من العمل الإنتاجي الذي يضمن له الحياة الكريمة.

ت- **الأمن المجتمعي:** معظم الأفراد يستمدون أمنهم من عضويتهم في أسرة، أو مجتمع، أو جماعة عرقية توفر وتضمن للأفراد هويتهم ومجموعة من القيم.[24]

ث- **الأمن الغذائي:** ويعني أن جميع الناس يتمتعون في كل الأوقات بالحصول على الغذاء الأساسي ويتطلب ذلك توفر الغذاء بسهولة عن طريق شرائه أو من خلال الاستفادة من نظام توزيع الأغذية العام في الدول.

ج- **الأمن الصحي:** هو حماية الأشخاص من الأمراض خاصة المعدية منها، وقد أشار التقرير الأمم إلى مجموعة من التهديدات للأمن الصحي للأفراد والتي غالبا ما تتواجد في المناطق الريفية كمرض الكوليرا، الملاريا والإيدز، حيث تتواجد الأقليات العرقية، كما أشار إلى التهديدات المتواجدة في المناطق الصناعية والتي تتسبب في الأمراض التنفسية كالتلوث.

ح- **الأمن الشخصي:** يعتبر الأمن الشخصي أمر حيوي للغاية، وأول مظاهر الأمن الإنساني ويشمل التهديدات التي تصيب الأفراد في أمنهم الشخصي، كالتعذيب، الحروب، التوتر العرقي، الانتحار، تعاطي المخدرات، العنف الموجه ضد الأطفال، عمالة الأطفال، كما أشار التقرير الأممي إلى أن الأشخاص الذين يعيشون في بيئة فقيرة أكثر تعرضا للتهديد ضد أمنهم الشخصي.

خ- **الأمن البيئي:** يشير إلى تلافي الأخطار البيئية سواء على مستوى تدهور النظام البيئي المحلي أو العالمي، كالكوارث الطبيعية (الفيضانات، الأعاصير، الزلازل) والتصنيع المكثف، النمو السكاني السريع.[25]

والجدول التالي يوضح الفروق الأساسية بين أمن الدولة وأمن الفرد، أين يظهر بوضوح اتساع نطاق التهديدات التي قد تكون نتيجة لتهديدات أن الدولة نفسها.

الجدول رقم 01: يوضح الفرق بين أمن الدولة وأمن الفرد

نوع الأمن	الطرف المعني	موضوع الحماية	التهديدات المحتملة
أمن الدولة	الدولة	أمن الدولة وسلامة أراضيها	الحروب بين الدول والتدخل الأجنبي، الانتشار النووي، الاضطرابات المدنية
أمن الإنسان	الإنسان الفرد	سلامة الفرد وحريته	الفقر، المرض، الاستنضاب البيئي، انتهاكات حقوق الإنسان، النزاعات، العنف، القمع

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2009، ص 21.

من خلال التطرق لمضامين الجديدة للأمن التي جاء بها التقرير الأممي الإنمائي وإسقاطها على شعوب السهل الإفريقي يتبين حجم المعاناة التي تعيشها المنطقة.

3.3 الأوضاع الإنسانية في السهل الإفريقي

أصبح السهل الإفريقي يعاني من عدة مشاكل في غياب الأمن الصحي والغذائي بسبب تفشي الفقر والجوع، والأمراض والأوبئة مما اضطر شعوب المنطقة إلى اللجوء والنزوح إلى مناطق آمنة.

أ- مشكلة الفقر والجوع (أزمة الغذاء)

تعد مشكلة الفقر من أهم المشاكل التي تعاني منها منطقة السهل الإفريقي جراء تراجع عائدات اقتصاديات الإقليم وانخفاض الدخل الفردي، وارتفاع معدل الخصوبة، إذ تمتاز دول السهل بارتفاع نسب الولادات المقدرة بين 30-48 ألف، ومعدل نمو طبيعي في حدود 2% ويعزى ذلك لانتشار الأمية والجهل، وارتفاع الخصوبة المقدرة بـ 7 أطفال للمرأة في سن الإنجاب.[26]

أمام تسارع معدلات النمو الديموغرافي وقفت حكومات دول السهل الإفريقي عاجزة عن تحقيق مستوى معيشي لائق لمواطنيها خاصة وأن أغلبهم يعتمدون على الزراعة والرعي، غير أن قطاع الزراعة في المنطقة يتعرض لعدة مخاطر بسبب التقلبات المناخية والتهديدات البيئية (الفيضانات، التصحر، الجفاف، غزو الجراد) وإلى الضغوط التي تمارسها عناصر الجريمة المنظمة والإرهاب على سكان الإقليم إضافة إلى تقلب أسعار المواد الغذائية. كل ذلك ساعد على تفشي الفقر وانعدام الأمن الغذائي فقد واجه 17 مليون شخص مشكل نقص الغذاء وخطر المجاعة سنة 2012، سجلت على إثرها موريتانيا مليون شخص، النيجر 6.4 مليون شخص، تشاد 3.6 مليون شخص، مالي 3.6 مليون شخص، أما بوركينافاسو فسجلت 2.85 مليون شخص.*[27]

من جهة أخرى أشار تقرير الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عام 2016 أن انعدام الأمن الغذائي سيؤثر على نحو 23.5 مليون شخص في جميع أنحاء الإقليم وسيواجه 6 مليون شخص على الأقل انعدام الأمن الغذائي ما يتوجب المساعدات العاجلة التي تفرضها ثلاثية: أزمة الحكم وانعدام الأمن وتغير المناخ. فالتمرد في بحيرة تشاد جعل أكثر من 4.45 مليون شخص في مواجهة خطر الفقر والجوع الحاد[28]، والتوترات السياسية والعرقية أفرزت نسبا عالية من الفقر في كل من النيجر بـ 67% ومالي بـ 64% وموريتانيا بـ 46%.[29]

في هذا الصدد أشار تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019 إلى أن معدل الفقر في العالم بلغ 8.6% ويحذر من أن 6% من السكان سيظلون يعيشون في فقر مدقع في عام 2030 إذ ظلت الاتجاهات السياسية على حالها. ولا يزال الفقر يضرب الدول المنخفضة الدخل والمتضررة من النزاعات والاضطرابات السياسية لاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فمن أصل 736 مليون شخص كانوا يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم عام 2015 كان 413 شخصا يعيشون في منطقة السهل الإفريقي أي بنسبة 45%، لتصل إلى 38% سنة 2018 في صفوف الفقراء العاملين، وهو وضع مثير للقلق مقارنة مع باقي أقاليم العالم التي تراوحت بين 1.7% في شرق وجنوب شرق آسيا و30% في أوقيانوسيا.

*- تشير تقديرات منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة أن أزمة الغذاء (2012/2011) تعد من أطول الأزمات الغذائية منذ 2005، حيث حولت 18 مليون شخص تحت خطر سوء التغذية في السهل الإفريقي، راجع في ذلك عمر فرحاتي، مريم براهيمي، الساحل الإفريقي. الخلفيات والأبعاد. الجزائر: الدار الجزائرية،2017 ص 144.

وسجلت المنطقة أعلى معدل لانتشار الجوع بها قدر سنة 2017 بـ [30]23.2 % ، لا يزال معدل سوء التغذية* مرتفعا ويحصد المزيد من أرواح الأطفال حيث يموت ما يقرب من طفل واحد في كل خمسة أطفال قبل بلوغهم سن الخامسة بمجموع قدر بـ 5.9 مليون طفل سنة 2016 من ضمنهم 1.9 مليون طفل يحتاجون للعلاج من سوء التغذية الحاد والشديد. ويتمركز 70% من هؤلاء الأطفال في كل من تشاد، مالي، النيجر، وتحتاج أكثر من 1.3 مليون امرأة حامل ومرضعة إلى مساعدات غذائية للبقاء بصحة جيدة وتوفير الحماية لأطفالهن.[31]

ومن خلال الإحصائيات الموجودة في الجدولين الخاصة بأعداد الأشخاص المستهدفين من انعدام الأمن الغذائي، وغيرهم من المستهدفين أيضا من خطر سوء التغذية، الذين تخطوا المليون شخص خاصة فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي وهو مؤشر في غاية الخطورة، إذ يتضح من خلاله مدى كارثية الأوضاع الإنسانية في المنطقة. مما يتوجب اتخاذ إجراءات وسياسات مستعجلة لتدارك الوضع.

الجدول رقم 2: يبين عدد الأشخاص المستهدفين والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي

الدول	عدد الأشخاص المستهدفون بانعدام الأمن الغذائي	عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي
بوركينافاسو	384 ألف	802.104 ألف
تشاد	1.2 مليون	3.4 مليون
مالي	1 مليون	2.5 مليون
موريتانيا	377 ألف	1.2 مليون

المصدر: مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الجدول رقم 3: يوضح عدد الأشخاص المستهدفين والذين يعانون من سوء التغذية

الدول	عدد الأشخاص المستهدفون من خطر سوء التغذية	عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية
بوركينافاسو	319 ألف	509.475 ألف
تشاد	478.862 ألف	727.857 ألف
مالي	505 ألف	709 ألف
موريتانيا	71.103 ألف	138.640 ألف

المصدر: مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)، مرجع سبق ذكره، ص 06.

ونظرا لعجز دول السهل الإفريقي عن تأمين الغذاء الصحي والكافي لمواطنيها قدمت طلبا لتلقي المساعدات من منظمات الإغاثة الدولية وقدرت قيمة المتطلبات كالآتي: تشاد 566.6 مليون دولار، النيجر 316 مليون دولار، مالي 354.1 مليون دولار، موريتانيا 89.2 مليون دولار، نيجيريا 247.9 مليون دولار، وبوركينافاسو 19.9 مليون دولار، السنغال 11.5 مليون دولار، حصل من خلالها 2.7 مليون طفل على العلاج من سوء التغذية وحصل أكثر من 4 مليون شخص على مساعدات غذائية.[32]

*- ارتفع معدل نقص التغذية في إفريقيا جنوب الصحراء من 21% عام 2015 إلى 23% عام 2016 أي من 200 شخص عام 2015 إلى 224 مليون شخص عام 2016 للمزيد راجع في ذلك مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا الدورة الثلاثون، الخرطوم (السودان)، 23 فبراير 2018، ص 12.

ب- مشكلة التعليم

أثبتت الدراسات أن إتاحة فرص التعليم للأفارقة تعد أحد العوامل المؤثرة في تراجع فرص الإصابة بمرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز)، كما أن التعليم يسهم في الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الاقتصادية وتجتب إهدارها، فالتعليم يزيد من وعي الشخص وتنمية فكره. إلا أن منطقة السهل الإفريقي تتراجع بها نسب التعليم وتنتشر فيها الأوبئة مما يجعل التعامل مع هذه الأخيرة صعب المنال،[33] في ظروف يكثر فيها الفقر والتردي الاجتماعي وتراجع نسب التنمية البشرية، بخصوص هذه الأخيرة فإن التعليم يوفر الطاقات البشرية المدربة والإطارات المؤهلة لقيادة عجلة التنمية.[34]

تتراوح نسبة الأمية في الإقليم من 42% من مجموع سكان موريتانيا، إلى 83% في النيجر، مشكلة بذلك أعلى نسب الأمية في العالم[35]، فبالرغم من الجهود المبذولة لنشر التعليم والقضاء على الأمية إلا أن أقل من 60% من الشباب قادرون على القراءة والكتابة، ويسجل تعليم المرأة تدنيا واضحا، حيث تحصي تشاد أدنى نسبة تعليم للنساء بلغت 23%.[36]

رصد تقرير التنمية المستدامة 2019 معدلات المشاركة في التعليم المنظم قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالمدرسة الابتدائية في العالم أشار من خلالها أن منطقة السهل الإفريقي عام 2017 سجلت نسبة 42% وهي نسبة متدنية مقارنة مع بعض مناطق العالم كأمريكا اللاتينية التي حققت نسبة 95%. إضافة إلى تراجع معدلات الكفاءة التعليمية في القراءة قدر بـ 88% بمجموع 202 مليون متمدرس في الطور الابتدائي والمتوسط والثانوي، و84% بمجموع 193 مليون متمدرس في ذات الأطوار الثلاثة لم يحققوا الكفاءة التعليمية في الرياضيات سنة 2015، ويضيف التقرير أن نسب عدم الالتحاق بالمدرسة الابتدائية عام 2017 كانت مرتفعة فمقابل كل 100 طفل لم يلتحق هنا لـ 121 فتاة لم تلتحق أيضا، كما أن أقل من نصف المدارس بالإقليم لا تتوفر على مياه الشرب والكهرباء وأجهزة الكمبيوتر وخدمات الانترنيت، إضافة إلى تدني نسب المعلمين المدربين الذين لا يتجاوزون 48% قبل الابتدائي، 64% في المتوسط، 50% في الثانوي.

ورغم الجهود المبذولة إلا أن المنطقة تبقى في صدارة دول العالم الأعلى نسبة في الأمية بـ 27% بعد دول جنوب آسيا بـ 49% حسب إحصائيات سنة 2016.[37]

ت- المشكلة الصحية في السهل الإفريقي

لا تزال الأوضاع الصحية لشعوب السهل الإفريقي كارثية بالمقارنة مع بعض المناطق في العالم، فعلى سبيل المثال يستفيد ما نسبته 11% من سكان بوركينافاسو من تصريف المياه المستعملة، وتشاد والنيجر ما يقارب 9% فقط. أما فيما يخص الحصول على المياه النظيفة فإن نصف سكان كل من موريتانيا وتشاد والنيجر يمكنهم ذلك.[38] ففي تقرير مشترك لمنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للطفولة UNICEF جاء فيه أن 58% من سكان المنطقة يجمعون المياه مباشرة من أماكن سطحية و40% فقط يمكنهم الحصول على مياه محسنة.[39]

من جهة أخرى يعاني سكان الإقليم السهلي الإفريقي من انتشار الأوبئة السريع والمخيف في ظل منظومة صحية هشة حيث سجلت المنطقة عام 2014 ما يقارب 40.820 حالة كوليرا موزعة على كل من تشاد، نيجيريا، النيجر، مالي وبوركينافاسو، أما الحصبة تم تسجيل 11.790 حالة، موزعة على كل من موريتانيا تشاد، السنغال، مالي، النيجر، نيجيريا، بوركينافاسو إضافة إلى الكاميرون، وسجلت 16.101 حالة إصابة بداء التهاب السحايا موزعة على نفس الدول.[40]

في حين شهد تفشي فيروس إيبولا الذي انتشر بين 2015/2014 ظهور حالات قليلة ومحدودة في نيجيريا 20 حالة، 8 حالات في مالي وحالة واحدة في السنغال.[41]

ورغم الجهود المبذولة لاحتواء فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) الذي سجل انخفاضا بنحو 37% في الفترة ما بين 2017/2010، لازال يحصد أرواح السكان في فئات البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 49 سنة ويعتبر السعي في احتوائه بطيئا بالنسبة للأقاليم العالمية الأخرى.[42]

أما فيروس كورونا (كوفيد 19) فقد اجتاح أيضا المنطقة في الثلاثي الأول من سنة 2020 وسط مخاوف من حدة انتشاره بالمقارنة مع ضعف البنية التحتية للمنظومة الصحية، ففي ماي 2020 سجلت 156 حالة بجنوب السودان الذي يعاني من تبعات النزاع الدائر منذ خمس سنوات على حالة الأمن الغذائي الذي قد يزداد سوءا بفعل الجائحة ناهيك عن تفشي سوء التغذية لدى الأطفال يجعلهم أكثر عرضة للعدوى وأقل مقاومة لها. وفي بوركينافاسو تم تسجيل 751 إصابة في المقابل تم غلق 275 مركزا صحيا بسبب أعمال العنف المستمر في ظل شح الماء في البلاد، فمنذ بداية انتشار العدوى انخفضت إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب إلى 40%، ويحتاج ما يقارب 10% من السكان إل الماء والصرف الصحي.[43] علما أن المؤشر العالمي للأمن الصحي في العالم الذي تقاس من خلاله مدى جاهزية النظام الصحي العالمي للاستجابة واحتواء الأوبئة أشار إلى أن معظم دول السهل الإفريقي أقل جاهزية في العالم.[44]

ث- مشكلة اللاجئين

حسب التقارير الأممية فإن اللاجئين في الصحراء الكبرى للسهل الإفريقي يمثلون ثلث اللاجئين في العالم والمنتقلون منهم مثلوا النصف. نظرا لمعدلات الهجرة واللجوء المرتفعة. ففي مالي ومنذ اندلا ع الأزمة عام 2012 بلغ عدد اللاجئين 204.000 لاجئ منتقلين داخل مالي. بينما لجأ أكثر من 208.000 باتجاه الأقاليم المجاورة كالجزائر، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو[45]، ليرتفع بعد التدخل العسكري الفرنسي عام 2013 إلى 293.840 ما بين نازح داخلي ولاجئ خارجي.

وفي نيجريا نزح ما يقارب المليون شخص من شرق البلاد بحثا عن الأمن في المدن الأخرى. في حين لجأ 150.000 لاجئ نيجيري إلى الدول المجاورة النيجر، تشاد والكامرون.[46]

أما في دارفور بالسودان فمنذ اندلا ع النزاع في فبراير 2003 أصبح الوضع الإنساني بالغ التعقيد أين بلغ عدد النازحين حسب تقديرات السلطة الإقليمية لدارفور 1.700.000 نازح بينما اتجه 280 ألف لاجئ نحو تشاد عام 2013[47]، فالوضع في دارفور وليبيا دفع بحوالي 300.000 شخص للجوء إلى كل من تشاد والكاميرون.[48]

وتزداد معاناة اللاجئين النازحين في السهل الإفريقي مع ظهور جائحة كورونا (كوفيد 19) فحسب تقديرات المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة بلغ عدد النازحين واللاجئين 24 مليون شخص على الأقل 18 مليون لاجئ و6 مليون نازح بينهم 59% نسبة الأطفال اللاجئين و50% نسبة الأطفال النازحين)[49] يفتقرون لأدنى الشروط الصحية والغذائية داخل معسكرات اللاجئين أين يصعب تطبيق بعض تدابير وإجراءات العزل الصحي، والوقاية منه كالتباعد الاجتماعي والنظافة خاصة وأن تجمعات اللجوء والنزوح يقل فيها وينعدم أحيانا توفر المياه. كما أن الكثير من اللاجئين يخشون التواصل مع السلطات في ظروف انتشار الوباء التاجي خوفا من الاعتقال والأبعاد أو الإعادة القسرية في حال اشتباههم بإصابتهم بالفيروس مما يعرض حياة الكثير منهم إلى الخطر.[50]

4.3 معوقات تحقيق الأمن الإنساني في السهل الإفريقي

اجتمعت عدة عوامل في إقليم السهل الإفريقي لتجعل منه بؤرة الأزمات الإنسانية رغم الجهود المبذولة من الدول المانحة والمنظمات الإنسانية، والوقوف أكثر على تلك الأزمات لابد من معرفة أسبابها خاصة وأن المنطقة تصنف من أغنى المناطق في العالم من حيث الثروات الطبيعية وتصنف أيضا بأنها تضم البلدان الأقل نموا في العالم.

أ- عدم الاستقرار السياسي والأمن الإنساني

بالاعتماد على مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي فيما يتعلق بمؤشر الاستقرار السياسي لعام 2013 احتلت الصومال المركز الأول من حيث عدم الاستقرار السياسي، وحصلت بذلك على الدرجة صفر (0) من مئة (100) درجة، وتوجد 17 دولة أخرى حصلت على درجات أقل من 10 منها السودان، نيجيريا، ليبيا والنيجر، فالصراعات الإثنية والسياسية الداخلية أصبحت السمة الرئيسية للمشهد السياسي في السهل الإفريقي ومظهرا أساسيا من مظاهر البؤس الإنساني الذي ينتج عنه الفقر والمجاعة، والنزوح واللجوء وتهديد الأشخاص بالوفاة أو الإعاقة، حسب تقديرات البنك الدولي فإن الدول التي يوجد بها عدم الاستقرار السياسي فإن معدلات الفقر بها تزيد بـ 20 نقطة، وإبطاء فرص تحقيق الاستقرار بمعدل 1%.

كما استعمل "الجوع" كوسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف في إقليم السهل الإفريقي أهمها:

- يستخدم الجوع في بعض الأنظمة السياسية لأجل إضعاف الجماعات الإثنية المناوئة للسلطة المركزية.
- بعض الأنظمة السياسية تروج لمجاعة حقيقية ولكن من خلال تضخيم المعطيات لأجل الحصول على المساعدات الدولية والتمويل الإضافي لتعزيز قدراتها وقوتها.[51]

فرغم أن المجاعة في بعض الأحيان تعود إلى عوامل طبيعية فهذا لا ينفي التضخيم الإعلامي لبعض التقارير الدولية التي تخص مسألة الأمن الغذائي في المنطقة.[52]

يرى الملاحظون أن سياسات المساعدات الغذائية في الصومال ساهمت بدورها في تمديد أزمة الفقر والجوع بسبب تعمد منظمات الإغاثة الغربية إفساد مواسم الحصاد بتقديم الحبوب والمزروعات مجانا في مواسم الزرع نفسها وهو ما يدفع بالفلاحين والمزارعين إلى العزوف عن نشاطهم الزراعي وبالتالي نقص الإنتاج المحلي وإفلاس المزارعين، فبسبب غياب حكومة فعالة وسلطة مركزية في الدولة أضحت وكالات الإغاثة وكأنها الحاكم الفعلي في البلاد، خاصة مع التدخل الأمريكي عام 1992 بقرار أممي تحت ظل التدخل الإنساني.[53]

أما الصراع في دارفور كما جاء على ألسنة النازحين دمرت من خلاله مخازن للغلة وإحراق مدن لقبائل الزغاوة والمساليت من طرف عناصر الجنجويد الموالية للحكومة . اعتبر ذلك انتهاك خطير لقانون الحرب الذي يحكم الصراعات الداخلية.[54]

يضاف إلى ما سبق تزايد ظاهرة الانقلابات العسكرية في مالي والنيجر، على غرار الدول الإفريقية الأخرى التي تنعكس سلبا على جهود التنمية في المنطقة والأمن السياسي فيها.

ب- الإرهاب والأمن الإنساني

أدى العنف المرتبط بجماعة بوكو حرام بـ 2.5 مليون شخص يعيشون في المناطق الأكثر فقرا يتوزعون على كل من تشاد، النيجر وبورنو بنيجيريا، إلى النزوح من بينهم 2 مليون نزحوا داخل نيجيريا نصفهم من الأطفال والنساء اللذين يتعرضون للعنف البدني والنفسي. ويتم تسجيل الأطفال كمقاتلين ضمن التنظيم مما يحرمهم من فرص التعليم حيث تم تدمير وتعطيل أكثر من 1.500 مدرسة ابتدائية منذ بداية تمرد بوكو حرام.[55] وفي مالي لا يزال نشاط التنظيمات الإرهابية يساهم في عدم الاستقرار الأمني المدمر لوضعية المدنيين مما يعوق عودة اللاجئين إذ نزح حوالي 133.000 لاجئ مالي إلى كل من موريتانيا والنيجر وبوركينافاسو وتحول حالة انعدام الأمن هذه دون وصول المنظمات الإنسانية إلى المحتاجين بسبب عمليات الاختطاف التي تمارسها التنظيمات الإرهابية ضد الأجانب.[56]

في هذا الخصوص يقول "إدريس عطية": "أن الإرهاب أصبح ذريعة للتدخل الدولي الخارجي في سيادة الدول السهلية مما ينعكس على سيطرتها على مقدراتها خاصة الاقتصادية منها"، مستندا في ذلك على مقال نشرته "الوول ستريت جورنال" " Wall Sreet" journal الفرنسية بعنوان "حل مشكلة الإرهاب :هو الاستعمار" فالاستعمار يساهم في تخلف الدول وتراجع التنمية فيها في جميع المجالات.[57]

ت- التهديدات البيئية والأمن الإنساني:

إن التغيرات الإيكولوجية لمنطقة السهل الإفريقي التي يعتمد غالبية سكانها على الزراعة والرعي جعلتها عرضة لهزات كارثية على مستوى الأمن الغذائي والاستقرار لساكني الإقليم،[58] ففي عام 2012 واجه 17 مليون شخص صدمة بيئية بسبب الجفاف، وغلاء أسعار الحبوب، في ظل فشل الحكومات في التعامل مع الأزمات البيئية بالأخص في مجال التنمية الزراعية.[59]

يشير تقرير التنمية المستدامة 2019 إلى خطورة التهديدات البيئية على الأمن الإنساني فيؤكد أن تواتر الكوارث الطبيعية، وانهيار النظم الإيكولوجية، واستمرار تدهور الأراضي الصالحة للزراعة سيعرض حتما إنتاج الأغذية للخطر. وبالتالي ستصل المنطقة إلى حالة الانتشار الواسع للجوع والفقر مما يتسبب في تشريد الملايين.[60] فمثلا تتميز السودان بمناخ ملائم للزراعة من حيث الموارد المائية والأراضي الخصبة غير أن البلد يتعرض للفيضانات خاصة ارتفاع منسوب مياه نهر النيل مما يقوض حجم الاستثمارات.[61] في السياق نفسه عاش السودان كارثة إنسانية وطبيعية شهر سبتمبر 2020، فحسب تقرير وزارة الداخلية السودانية ليوم 05 سبتمبر 2020: "أن معدلات الأمطار والفيضانات تجاوزت الأرقام القياسية التي سجلت عامي 1946-1988 ما نتج عنه الكثير من الخسائر في الأرواح والممتلكات."[62]

إذ يصنف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNUCTAD) في تقريره حول الدول الأقل نموا ثلاث معايير للدول من بينها معيار الضعف الاقتصادي والذي يشير من خلاله إلى مؤشر الصدمات الطبيعية التي تضم ضحايا الكوارث الطبيعية من السكان، وعدم استقرار الإنتاج الزراعي.[63]

ث- الأوبئة والأمن الإنساني

في ظل انتشار الأوبئة (الإيدز، الملاريا، الإبولا...)في إقليم السهل الإفريقي يواجه الأفراد مخاطر متعددة ومتشعبة على أمنهم الصحي، فالرعاية الصحية لا تقدم مجانا في كثير من الأحيان والتي تعتبر صعبة المنال على الفقراء وبالتالي تعرض هؤلاء إلى خطر الوفاة. وبما أن غالبية سكان المنطقة يعانون الفقر فإن إجراءات التعامل الحكومية مع الأوبئة غالبا ما تكون في غير صالحهم، حيث يمكن أن توضع أمامهم العقبات في ممارسة نشاطاتهم التجارية للحصول على غذائهم اليومي والوصول إلى موارد الرزق، ففي السنغال أعرب 86.8% ممن تم استبيانهم عن استيائهم من الوضع الذي ساروا إليه بسبب إجراءات الغلق والحجر الذي أفقدتهم مصادر دخلهم[64]، ويحذر برنامج الأغذية العالمي من: "أن يؤدي فيروس كورونا إلى جائحة جوع ومضاعفة عدد الأشخاص الذين يواجهون نقصا حادا في الغذاء في عام 2020، ويتوقع البرنامج حدوث مجاعات ذات أبعاد مأساوية، مشيرا إلى أن بعض البلدان قد تواجه مفاضلة مؤلمة بين إنقاذ الأرواح وتوفير سبل العيش وفي أسوأ الأحوال إنقاذ الناس من فيروس كورونا ليلقوا حتفهم بسبب الجوع".[65]

4. خاتمة

نخلص للقول أن أهم نقطة تم التوصل إليها من خلال تحليل موضوع إشكالية الأمن الإنساني في منطقة السهل الإفريقي هي الإجابة عن الإشكالية التي تساءلنا من خلالها عن كيفية اعتبار التهديدات الأمنية بمختلف أشكالها مسببا أساسيا في تردي الأوضاع الإنسانية في منطقة السهل الإفريقي، التي جاءت مفصلة في قسمي البحث الأول والثاني، ومناقشة المعطيات الدالة على كارثية الوضع الإنساني في المنطقة سواء بالتحليل أو بالأرقام.

كما تم التحقق من الفرضية التي وضعتها الدراسة من خلال ربط التهديدات الأمنية المختلفة بمشاكل الأمن الإنساني في السهل الإفريقي، وقد تمت الإشارة إلى عناصر التهديدات، وتداعياتها على حياة الأفراد.

وعليه خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا: انعدام الأمن القومي للدولة ساهم كثيرا في انتشار التنظيمات الإرهابية، فالانفلات الأمني في المنطقة أصبح يهدد حياة الأفراد واستقرارهم.

ثانيا: عدم الاستقرار السياسي داخل الوحدة السياسية الواحدة، والتدخلات الأجنبية أنتجا دولا فاشلة عاجزة على تأمين العيش الكريم لمواطنيها مما دفع بهم إلى النزوح، واللجوء خارج الحدود للبحث عن الأمن والاستقرار.

ثالثا: أن الوضع الكارثي في المنطقة يستدعي مقاربات دولية وإقليمية لحل الأزمة الإنسانية في السهل الإفريقي، وليس فقط الاعتماد على تقديم المساعدات خاصة في ظل انتشار الأوبئة والتهديدات البيئية.

على ضوء النتائج المتوصل إليها تم وضع التوصيات التالية:

أولا: تضافر الجهود الجماعية لكل من النخب والحكومات والفاعلين في كل من دول الساحل خاصة(الجزائر – مالي – النيجر – موريتانيا) وإفريقيا عامة.

ثانيا: وضع سياسات وبرامج تنموية، هدفها القضاء على مظاهر التهميش والفقر والفشل الذي يميز دول السهل الإفريقي.

5. قائمة المراجع

أولا:الكتب

أ- بالعربية

1- إسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم الغربي، بدون طبعة، الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

2- الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير، موريشيوس: نور للنشر، 2017.

3- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2014.

4- عبد الوهاب الأفندي، سيدي أحمد ولد احمد سالم، حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

5- علي أ. المزروعي، تاريخ إفريقيا العام منذ عام 1935، المجلد الثامن، صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، 1993.

6- عمر فرحاتي، مريم براهيمي، الأزمة في الساحل الإفريقي. الخلفيات والأبعاد، الجزائر: الدار الجزائرية، 2017.

7- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

ب- بالإنجليزية

8- Barry Buzan, People States and Fear, The National Security Problem in International Relation, Wheatsheaf Books LTD, Brighton, 1983.

ثانيا: المقالات العلمية

9- أحمد فريحة، لدمية فريجة، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (04)، جامعة قاصدي مرباح كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، (الجزائر)، 2016.

10- إدريس عطية، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 1، المجلد 06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2019.

11- افتتاحية مجلة قراءات إفريقية، العدد 12، المنتدى الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2012.

12- بسام المسلماني، المجاعة في الصومال.... وصراع الداخل والخارج، مجلة قراءات إفريقية، العدد 10، المنتدى الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

13- بشرى عبد الكاظم عبيد، الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الإفريقي، مجلة كلية التربية، العدد 1، المجلد 29، مركز البحوث والدراسات التربوية، بغداد، 2018.

14- خولة يوسف، أمل يازجي، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02، المجلد 28، جامعة دمشق، 2012.

15- حمد البشير أحمد موسى، قراءة في الأزمة الإنسانية في مالي... أسبابها وتداعياتها على القادرة الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، العدد 16، المنتدى الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2013.

16- مصطفى أنجاي، جدل الديني والسياسي.... وإشكالية بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، العدد 29، سبتمبر 2016.

ثالثا: الملتقيات العلمية

17- محمد سعيد مكي، تمنراست رأس الجسد أو عاصمة مجتمع الساحل الصحراوي، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الملتقى الوطني الموسوم بـ: منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، 15 أكتوبر، 2012.

رابعا: الرسائل الجامعية

18- أ سماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين ادوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة باتنة1، 2018/2017.

19- حنان بن عبد الرزاق حنان عبد الرزاق،تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة،، – دراسة النموذج بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2016.

20- سفيان منصوري، آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة باتنة1. 2017/2016.

خامسا: المطبوعات الجامعية

21- بونوار بن صايم، النظريات الأمنية، مطبوعة محاضرات في مقياس النظريات الأمنية لطلبة ماستر 1 تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)، 2015-2016.

سادسا: التقارير الدولية

أ- بالعربية

22- البنك الدولي، تحويل الزراعة في منطقة الساحل: ماذا يتطلب؟ 2013.

23- مجموعة الأزمات الدولية، التقرير رقم 76 عن إفريقيا، ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة، 2004.

24- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، ، الساحل دعوة لتقديم معونة إنسانية،.2015.

25- مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)، الساحل دعوة لتقديم المساعدات الإنسانية، 2016.

26- منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للطفولة (UNICEF)، التقدم المحقق في توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، 2017.

27- منظمة أوكسفام (OXFAM)، النزاع في زمن الكورونا، 2020.

28- منظمة رعاية الطفولة العالمي، كوفيد 19 وآثاره على أطفال إفريقيا، كيف يمكن حماية جيل من المخاطر، المكتب الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا، داكار (السنغال)، 2020.

29- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNUCTAD)، تقرير البلدان الأقل نموا 2019، التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل التبعية القديمة والتحديات الجديدة

30- هيئة الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة، نيويورك، 2019.

31- وزارة الداخلية السودانية، بيان حول إعلان حالة الطوارئ، 5 سبتمبر 2020

ب- بالإنجليزية

32- PNUD, Human development report 1994, New York, Oxford University, Press, 1994.

سابعا:مواقع على الإنترنت

33- الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، نشر يوم 2015/08/15، على الموقع: http://studues.aljazeera.net، تاريخ الدخول: 2020/12/23، بتوقيت: 20:41.

34- عبد المنعم عجب ألفيا، أخطاء الترجمة والتعريب: دول الساحل والصحراء أم السهل والصحراء؟ نشر بتاريخ 5 سبتمبر 2017 على الموقع الالكتروني: http://www.sudanie.com/index.php، تاريخ التصفح: 2020/04/10، بتوقيت: 21:30.

35- محمد بشير، الدول الإفريقية في مستنقع الديون الخارجية، نشر يوم 2020/01/29، على الموقع التالي: www.quiraatafrican.com، بتاريخ: 2020/12/22، بتوقيت: 02:33.

36- الموسوعة البريطانية الانجليزية، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.britannica.com/browse/Geographic-Regions، تاريخ التصفح: 2020/04/14، بتوقيت: 23:18.

5. الهوامـــــــش

[1] إسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم الغربي، بدون طبعة، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص 184.

[2] عبد المنعم عجب الفيا، أخطاء الترجمة والتعريب: دول الساحل والصحراء أم السهل والصحراء؟ نشر بتاريخ 5 سبتمبر 2017 على الموقع الالكتروني: http://www.sudanie.com/index.php، تاريخ التصفح: 2020/04/10، بتوقيت: 21:30.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

[5]الموسوعة البريطانية الانجليزية، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.britannica.com/browse/Geographic-Regions ، تاريخ التصفح: 2020/04/14، بتوقيت: 23:18

[6] - مصطفى أنجاي، جدل الديني والسياسي.... وإشكالية بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، العدد 29، سبتمبر 2016، ص 27

[7] المرجع نفسه، ص 28.

[8] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2014، ص 173.

[9] علي أ. المزروعي، تاريخ إفريقيا العام منذ عام 1935، المجلد الثامن، صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، 1993، ص 426.

[10] محمد سعيد مكي، تمتراست رأس الجسد أو عاصمة مجتمع الساحل الصحراوي، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الملتقى الوطني الموسوم بـ: منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقلالية، وزارة الدفاع الوطني، 15 أكتوبر 2012، ص 66.

[11] كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 10.

[12] إسماعيل ديش، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[13] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

[14] بشرى عبد الكاظم عبيد، الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الإفريقي، مجلة كلية التربية، العدد 1، المجلد 29، مركز البحوث والدراسات التربوية، بغداد، 2018، ص 1802.

[15] الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير، موريشيوس: نور للنشر، 2017، ص 74.

[16] بونوار بن صايم، النظريات الأمنية، مطبوعة محاضرات في مقياس النظريات الأمنية لطلبة ماستر 1 تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)، 2015-2016، ص 20.

[17] Barry Buzan, People States and Fear, The National Security Problem in International Relation, Wheatsheaf Books LTD, Brighton, 1983, P 19.

[18] أحمد فريحة، لدمية فريجة، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (04)، جامعة شتمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة (الجزائر)، 2016، ص 159.

[19] خولة يوسف، أمل يازجي، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02، المجلد 28، جامعة دمشق، 2012، ص 526.

[20] حنان بن عبد الرزاق ،تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة،، – دراسة النموذج الإسباني 1936 – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017، ص 21.

[21] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لمادة 03، ، 10 ديسمبر 1948.

[22] حنان بن عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[23] - المرجع نفسه، ص 526-527.

[24] PNUD, Human development report 1994, New York, Oxford University, Press, 1994, p 25-31-32.

[25] PNUD, op.cit, p 27-28-30.

[26] الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، نشر يوم 2015/08/15، على الموقع: http://studues.aljazeera.net تاريخ الدخول: 2020/12/23، بتوقيت: 20:41.

[27] البنك الدولي، تحويل الزراعة في منطقة الساحل: ماذا يتطلب؟ 2013، ص 02.

[28]مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)، الساحل دعوة لتقديم المساعدات الإنسانية، 2016، ص 04.

[29] أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[30] - الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019، نيويورك، ص 22.

[31] مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)، 2016، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[32] المرجع نفسه، ص 1-3.

[33] جميل حلمي عبد الواحد، جميل حلمي عبد الواحد، الإقتصاد الإفريقي وفرص النهضة. مجلة قراءات إفريقية. العدد (24) ال.
ص 52.

[34] افتتاحية مجلة قراءات إفريقية، العدد 12، المنتدى الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 02.

[35] محمد بشير، الدول الإفريقية في مستنقع الديون الخارجية، نشر يوم 2020/01/29، على الموقع التالي: www.quiraatafrican.com، بتاريخ: 2020/12/22، بتوقيت: 02:33.

[36] جميل حلمي عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[37] تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

[38] عمر فرحاتي، مريم براهيمي الأزمة في مرجع سبق ذكره، ص 143.

[39] منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للطفولة (UNICEF)، التقدم المحقق في توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، 2017، ص 03.

[40] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 2015، الساحل دعوة لتقديم معونة إنسانية، ص 04.

[41] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 2016، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[42] تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[43] منظمة أوكسفام (OXFAM)، النزاع في زمن الكورونا، 2020، ص 8-12.

[44] منظمة رعاية الطفولة العالمي، كوفيد 19 وآثاره على أطفال إفريقيا، كيف يمكن حماية جيل من المخاطر، المكتب الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا، داكار (السنغال)، 2020، ص 06.

[45] - عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[46] محمد البشير أحمد موسى، قراءة في الأزمة الإنسانية في مالي... أسبابها وتداعياتها على القادرة الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، العدد 16، المنتدى الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص 71.

[47] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 2015، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[48] عبد الوهاب الأفندي، سيدي أحمد ولد احمد سالم، حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 190.

[49] تقرير التنمية المستدامة 2019، ص 06.

[50] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 2016، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[51] جميل حلمي عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[52] سفيان منصوري، مرجع سابق، ص 89.

[53] بسام المسلماني، المجاعة في الصومال.... وصراع الداخل والخارج، مجلة قراءات إفريقية، العدد 10، المنتدى الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 16-20.

[54]مجموعة الأزمات الدولية، التقرير رقم 76 عن إفريقيا: ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة، 2004، ص 02.

[55] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 2015، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[56] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 2016، مرجع سبق ذكره ص 03.

[57] إدريس عطية، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد الأول، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2019، ص 92.

[58]مجموعة الأزمات الدولية، التقرير رقم 76 عن إفريقيا، ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة، 2004، ص 02.

[59] البنك الدولي، تحويل الزراعة في منطقة الساحل الإفريقي: ماذا يتطلب؟ مرجع سبق ذكره، ص 01.

[60] تقرير التنمية المستدامة 2019، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[61] جميل حلمي عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[62] وزارة الداخلية السودانية، بيان حول إعلان حالة الطوارئ، 5 سبتمبر 2020.

[63] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNUCTAD)، تقرير البلدان الأقل نموا 2019، التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل التبعية القديمة والتحديات الجديدة، ص 12.

[64] منظمة رعاية الطفولة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 09-16.

[65] منظمة أوكسفام (OXFAM)، مرجع سبق ذكره، ص 07.